HNSJ Humanities & Natural Sciences Journal
ISSN: (e) 2709-0833
www.hnjournal.net

مجلة العلوم الإنسانية والطبيعية
مجلة علمية محكمة (التصنيف: NSP)
معامل التأثير العربي للعام 2024 = 0.44

عنوان البحث

# الاستقرار السياسي وأثره على التنمية الاقتصادية في السودان (للفترة من 2000-2024م)

د. صالح احمد على جامع[1]

[1] أستاذ الاقتصاد المشارك – جامعة كرري – السودان

بريد الكتروني: salihjaami19@gmail.com

HNSJ, 2025, 6(5); https://doi.org/10.53796/hnsj65/27

المعرف العلمي العربي للأبحاث: https://arsri.org/10000/65/27

تاريخ الاستقبال: 2025/04/07م تاريخ القبول: 2025/04/15م تاريخ النشر: 2025/05/01م

## المستخلص

تناولت الدراسة اثر الاستقرار السياسي على التنمية الاقتصادية في السودان للفترة من 2000–2023م. وهدفت الدراسة الى التعرف على مفهوم التنمية الاقتصادية في السودان وإبراز إيجابياتها وسلبياتها، وكذلك عوامل عدم الاستقرار السياسي في السودان. تطرقت مشكلة الدراسة الى عدد من التساؤلات أهمها: ما اثر الاستقرار السياسي على التنمية الاقتصادية في السودان؟. وما المعوقات والمشاكل التي واجهت عملية تحقيق التنمية الاقتصادية خلال فترة الدراسة؟. نبعت أهمية الدراسة في توضيح وتبيان غياب الفلسفة او الفكر الاقتصادي الذي يحدد الاطار القانوني والتشريعي للسياسات الاقتصادية اضافة إلى مخاطر عدم الاستقرار السياسي. اتبعت الدراسة المنهج الوصفي والتحليلي والمنهج التاريخي لتوضيح مفهوم الاستقرار السياسي وأثره الايجابي على التنمية الاقتصادية. وتوصلت الدراسة الى عدد من النتائج أهمها: أثبتت الدراسة وجود علاقة إيجابية ذات دلالة إحصائية بين الإستقرار السياسي وتحقيق التنمية الاقتصادية في السودان. أوصت الدراسة بعدد من التوصيات أهمها: ضرورة تعزيز الاستقرار الاقتصادي الكلي ودعم إجراءات الإصلاح الاقتصادي والهيكلي.

**الكلمات المفتاحية:** الاستقرار السياسي، التنمية الاقتصادية، معوقات التنمية الاقتصادية، السودان.

**RESEARCH TITLE**

# Political stability and its impact on economic development in Sudan (for the period from 2000-2024)


## Abstract

The study dealt with the Political stability and its impact on economic development in sudan for the period 2000-2024. This basic aim of the paper to identify the to understand the concept of economic development in sudan and highlight its positives and negatives. The study raises the primary question: what is the impact of political stability on economic development in sudan? What are the obstacles and problems facing the process of achieving economic development during the study period? The important study clarifying and explaining the absence of an economic philosophy or thought that determines the legal and legislative framework for economic policies. The study important results: the study proved the existence of a statistically significant positive relationship between political stability and achieving economic development in Sudan. The study recommended: The need to enhance macroeconomic stability and support economic and structural reform measures.


**Key Words:** Political stability, Economic Developmentm, Obstacles to economic development, Sudan.

**مقدمة**

المشاكل الاقتصادية في الدول النامية قد تجتمع أو ينفرد بها بلد دون آخر، على وفق ما تفرزه البيئة السياسية من آثار وأبعاد، فيما يتعلق بانخفاض الإنتاجية وعدم كفاءتها، وهو مما يؤدي إلى انخفاض الدخل القومي، أو وجود ثروات غير مستغلة، أو سوء توزيع الدخل، وكذلك الزيادة الكبيرة في السكان وضعف التكنولوجيا الصناعية ومشكلة البطالة، وسيادة الثقافات غير الاقتصادية، وتخلف البنيان الاجتماعي كارتفاع نسبة الامية وانخفاض مستوى التعليم وتأخر المرأة وظاهرة عمل الأطفال، وغير ذلك. وتبرز قضية ذات خطورة وأهمية كبيرة، وهي ضعف الفكر الاقتصادي الذي يمكن أن يحدد الإطار القانوني والتشريعي، ويضع أصول السياسات الاقتصادية وقواعدها، ويمنع مخاطر عدم الاستقرار السياسي، والميل إلى تغليب المصلحة الشخصية على المصلحة القومية.

**مشكلة الدراسة:**

واجهت السودان خلال الفترة من (2000–2024م) العديد من المشكلات أبرزها نقص رأس المال، تدهور سعر الصرف، ارتفاع معدلات البطالة والتضخم وعجز ميزان في المدفوعات، وعدم استقرار سياسي بسبب إهمال التشريعات من قبل البيئة السياسية كان له الاثر السلبي على تحقيق عملية التنمية الاقتصادية، فضلاً عن أن لهذه البيئة أثرها البالغ على الأفراد والمجتمعات. لهذا كان من الضروري استخدام أداة للخروج من مثل هذه المشكلات التي تعيق عملية التنمية الاقتصادية في السودن. وتتلخص مشكلة الدراسة في التسأولات التالية:

– ما اثر الاستقرار السياسي على التنمية الاقتصادية في السودان ؟.

– ماهي المعوقات والمشاكل التي واجهت عملية تحقيق التنمية الاقتصادية في السودان؟.

**أهداف الدراسة:**

– التعرف على مفهوم التنمية الاقتصادية في السودان وإبراز إيجابياتها وسلبياتها.

– التعرف على معوقات التنمية الاقتصادية في السودان؟.

– التعرف على عوامل عدم الاستقرار السياسي في السودان.

**فرضية الدراسة:**

تستند فرضية الدراسة على وجود علاقة ايجابية ذات دلالة إحصائية بين الاستقرار السياسي وتحقيق التنمية الاقتصادية في السودان.

**أهمية الدراسة:**

تكمن أهمية الدراسة في توضيح وتبيان غياب الفلسفة او الفكر الاقتصادي الذي يحدد الاطار القانوني والتشريعي للسياسات الاقتصادية اضافة إلى مخاطر عدم الاستقرار السياسي، الذي يؤثر سلبياً على عملية التنمية الاقتصادية في السودان.

**منهج الدراسة:**

اتبعت الدراسة المنهج الوصفي والتحليلي والمنهج التاريخي لتوضيح مفهوم الاستقرار السياسي وأثره الايجابي على التنمية الاقتصادية.

**الدراسات السابقة**

**دراسة: الخليل مصطفي ،**(2012): تناول الدراسة أن السودان ومنذ استقلاله بدأت فيه الحكومات الوطنية المتعاقبة الآخذة بنظام التخطيط باعتباره وسيلة فاعلة لتحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة، وذلك من خلال استغلال الموارد المتاحة استغلالا أمثل. تتمثل أهمية الدراسة في تسليط الضوء على الدور الذي يلعبه نظام التخطيط في التنمية الاقتصادية في السودان. ومن أهم نتائج الدراسة أن التخطيط يساعد علي ترشيد استخدام الموارد ويضع الأسس التي تسهل الإشراف والرقابة في المراحل المختلفة. ومن أهم التوصيات أن البرنامج الثلاثي الأول حوصر بتداعيات الاختلال في مفاصل الاقتصاد الكلي خاصة فيما يتعلق بأداء القطاعين المالي والنقدي. الأمر الذي أدي إلي عدم الاستقرار في أوضاع نظام سعر الصرف، وأظهر الفجوة الكبيرة بين السعر الرسمي والسعر السائد في السوق الموازي.

**دراسة: حمد عبد الله،**(2010): تناول متطلبات التنمية الاقتصادية في الوطن العربي والسودان علي وجه الخصوص وكيفية توظيفها، والعمل علي دفع عملية التنمية الاقتصادية إلي الأمام لتحقيق الأهداف المطلوبة. توصل الدراسة الى أن العام (2000م) شهد ارتفاع في نسبة الدين إلي إجمالي الصادرات في السودان مقارنة بالعام (1995م)، إلي جانب ضعف نسب الإنفاق الاستثماري الإجمالي في غالبية الدول العربية. وأن مشكلة التنمية المنشودة، وهذا يعني أن هنالك فجوة في الموارد المحلية.

**دراسة: فارس رشيد،(2008):** هدفت الدراسة الى التعرف على دور التنمية الاقتصادية سياسيا في الوطن العربي، وتوضيح أن المحدد السياسي هو العامل الرئيس المؤثر في عمليات التنمية الاقتصادية، وأن التنمية الاقتصادية رهن البيئة السياسية. ومن أهم نتائج الدراسة: إن المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية في البلاد العربية تعطي انطباعاً واضحاً عن ضعف إدارة شؤون البلاد وعدم استغلال امكانياتها المتاحة من ثروات طبيعية وزراعية وتجارية واستثمارية. مع عدم وجود خطة عربية شاملة تقوم على أساس مسح قدرات الوطن العربي البشرية والطبيعية والمالية على الرغم من وجود المؤتمرات العربية والإستراتيجيات الاقتصادية التي تتحدث عن ذلك. أهم التوصيات: ضرورة استناد الاستثمارات الصناعية المحلية والأجنبية إلى المزايا النسبية للاقتصاد الوطني. والعمل على تقوية القدرة التنافسية للاقتصاد القومي.

## 2. الاطار النظري للدراسة

### 2.1 مقومات التنمية الاقتصاد السوداني

يعتبر السودان من الاقطار الشاسعة والغنية بالموارد الطبيعية ممثلة في الأراضي الزراعية الخصبة، الثروة الحيوانية، والثروة السمكية، والمياه الوفيرة والغابات، والاحتياطى النفطى وغيرها، ويعمتد السودان اعتمادًا رئيسيا على الزراعة حيث تمثل حوالي 80% من نشاط السكان إضافة إلى الصناعات التحويلية.

- **القطاع الزراعي:**

يعتبر الرائد في الاقتصاد السوداني، حيث تساهم الزراعة بحوالي 31.6% من الناتج القومي وتسهم بحوالي 9% من صادرات البلاد غير البترولية، وتستوعب 80% من السكان كعمالة وتبلغ المساحات الكلية للاراضي الزراعية في السودان حوالي 600 مليون فدان، وتبلغ المساحة الصالحة للزراعية من المساحة الكلية حوالي 200 مليون فدان أما المستغل فلعيًا فهو 40 مليون فدان(ارباب،2012:ص 5). وينقسم القطاع الزراعى في السودان إلى ثلاثه أقسام وهي:

1. **الزراعة:** يعتبر القطاع الزراعي المروي من أهم القطاعات الزراعية في السودان حيث إنتاج البلاد من المواد الخام للصناعات المحلية وإنتاج محاصيل الصادر ومحاصيل الأمن الغذائي تعتمد على هذا القطاع المروي وتبلغ المساحة التي تزرع (4.69) مليون فدان. أما القطاع المطري التقليدي من أقدم القطاعات الزراعية في السودان ولهذا القطاع أهمية لمساهمته بنحو 95% من إنتاج محاصيل الدخن و48% من إنتاج الفول السودانى والسمسم و28% من إنتاج الصمغ العربي، ويسهم بقصد وافر من توفير المرعى للثروة الحيوانية بالإضافة للقطاع المطري الإلى في منطقة القضارف، وتوسعت بعد ذلك في مناطق متعددة في أواسط السودان وتعتمد الإنتاجية في هذا القطاع على معدلات هطول الأمطار.
2. **الثروة الحيوانية:** يأتي قطاع الثروة الحيوانية في المرتبة الثانية في الاقتصاد السوداني من حيث الأهمية إذ يمتلك السودان أكثر من 130 مليون رأس من الثروة الحيوانية تتوزع في مناطق مختلفة تعتمد في غذائها على المراعي الطبيعية، بالإضافة إلى الثروة السمكية في مياه البحر الأحمر وفي المياه العذبة في نهر النيل كالنيل الأزرق والأبيض والبحيرات كبحيرة النوبة بالإضافة للحيوانات البرية والطيور.
3. **الثروة الغابية:** تعتبر الغابات مورد طبيعي ومتجدد وتغطى أكثر من 120 مليون فدان وتلعب دورا متعاظما في حماية الأراضى الزارعية في مناطق الزراعة التقليدية الهامشية خاصة في دارفور وكردفان، كما تلعب الغابات دورا أيضاً في حماية مناطق النيل الأزرق والقضارف وجنوب النيل الأبيض. وتسهم الغابات بحوالي 3% من الناتج الاجمالي المحلي وتوفر فرص عمل حوالي 14% من جملة السكان(الحسن،2004:ص 12).

- **الموارد المائية:**

السودان على سعة مساحته وتعدد بيئاته ومناخاته تحتوي اراضيه على مخزون جوفي واحتياطي وفير من المياه الجوفية العذبة بجانب نهر النيل، الذى يشق البلاد طولاً بروافده ولعل السودان من البلدان النادرة التى بإمكان الإنسان فيها أن يشرب الماء مباشرة من النيل، فالسودان ما عرف الماء المعدنية المعلبة إلا حديثاً وبقدر ضرورات محدودة، حيث يتميز نهر النيل بموارده المائيه العذبة الهائلة التى تغطي حوالي 25000 كلم مربع، وان حصة السودان في مياه النيل 18 مليار متر مكعب، ويلعب النيل دورا حيويا في حياة السكان الإقتصادية والاجتماعية والثقافية، وفي علاقات السودان الخارجية خاصة مع دول حوض النيل حيث يعتبر السودان بفضل موقعة في المنطقة واحداً من أهم الدول التي تعلب دورا كبيرا في علاقات دول حوض النيل. وتستغل مياه النيل وراوافده في الري وتوليد الكهرباء من خزانات الروصيرص وسنار وخشم القربة وسد مروي وفي النقل النهري وصيد الأسماك. بالإضافة إلى منظومة النيل يزخر السودان بالعديد من البحيرات الداخلية والأودية الموسمية التي تلعب دورا مهما في حياة السكان الإقتصادية خاصة في غرب البلاد وشرقها(ابوزيد،2002:ص 97).

- **الموارد البشرية:**

هو المورد الاقتصادي المهم الذي يتمتع به السودان، ويشكل مقوما أساسيا من مقومات اقتصاده، وهو المورد البشري حيث يعتبر السودان من الدولة المأهولة بالسكان مقارنة بدول أفريقية وعربية أخرى ولكن هذا العدد مقارنة بمساحة السودان وموارده يعتبر عدد مناسب فقد بلغ تعدد السودان في التعدد الأخير حوالي 35.400 مليون نسمة. تشكل القوة العاملة نسبة معقولة، وعلى الرغم من انتشار نسبة الأمية وسط هذا العدد الكبير من السكان مما يؤثر على نوعية المورد البشري وعلى مدى إمكانية الاستفادة منه اقتصادياً لجهة تحقيق التنمية والتقدم الاقتصادي غير أن مجهودا كبيرا قد بذل ومايزال لتحسين نوعية المورد البشري من خلال التوسع في التعليم العام بأنواعه المختلفة والتعليم العالي بمجالاته المتنوعة والمتعددة.

- **الصناعة:**

يشكل النشاط الصناعي مقوماً آخر من مقومات الاقتصاد السوداني، غير أن أثره ظل محدوداً على مستوى البناء الهيكلي للاقتصاد القومي وعلى مستوى استيعاب القوة العاملة وعلى مستوى المساهمة في هياكل الصادرات، فمنذ الاستقلال في العام 1956 وحتى النصف الأول من تسعينيات القرن الماضي لم تتجاوز نسبة مساهمة القطاع الصناعي في الناتج المحلي الاجمالي 9% في أحسن الأحوال. حيث لاتزال الصناعة في السودان في بداية السلم وهنالك الكثير من التحديات التى تواجه القطاع الصناعي في السودان خاصة التمويل حيث أن توفر التمويل يعني توفر التكنولوجيا الحديثة والتدريب والقدرة على توفير المواد الخام حتى يتمكن القطاع الصناعي من المساهمة بصورة أكبر في الاقتصاد وأن أغلب البلدان التى تقدمه اهتمت بالصناعة وهى تمثل عصب التنمية(مصطفى،2016:ص 15).

- **البترول:**

ظل السودان يسعي لإستخلاص وإستغلال مخزونه النفطي منذ نحو نصف قرن من الزمان ما بين حكم المستعر والحكم الوطني بمراحله المختلفة وذلك بالتعاون مع بعض الشركات النفطية الأجنبية. وقد شكل إستيراد المواد البترولية عبئا ثقيلا على ميزان المدفوعات السوداني الذي استمر طويلا. هنالك أسباب رئيسية جعلت الإهتمام بتشجيع الإستثمار في مجال النفط يبلغ ذروته خلال السنوات العشر الأخيرة وتكمن في وضع الحكومة للنفط ضمن المرتكزات الأساسية في إستراتيجيتها الإقتصادية، وفتح المجال للاستثمار مع عدد من الشركات الدولية العاملة في مجال النفط. بلغت معدلات مساهمة قطاع البترول في الناتج المحلى الاجمالي للأعوام 2011 و2012 و2013م تقدى ارت العام على التوالي، 2.4% . 2% و1.5% بمتوسط مساهمة قدره 2% للأعوام الثلاث. أما معدل النمو فقد بلغ (11% وصفر%. أما متوسط مساهمة قطاع البترول بالأسعار الثابتة لنفس الأعوام المذكورة على التوالي فقد بلغ 2%، 1.9%و1.9%) بمتوسط مساهمة قدره 2%. ويعزى انخفاض مساهمة قطاع البترول لخروج نسبة مساهمة الإقليم الجنوبي من تركيبة الإقتصاد السوداني(نور الدين،2013:ص 21).

- **قطاع السياحة:**

يمتلك السودان امكانات سياحية كبيرة تتوزع بين غربه (جبل مرة)، وشماله (البجراوية والمناطق الأثرية)، ووسطه (حظيرة الدندر) وشرقه (قرية عروس والحدائق المرجانية وسواحل البحر الأحمر). هذه جميعها وغيرها تشكل مناطق جذب سياحي كبير حيث يلعب دور كبير وتمثل مساهمة السياحة في الإقتصاد القومي نسبة مقدرة(شرف الدين،2013:ص 3).

- **قطاع التعدين:**

إن قطاع التعدين يعتبر من القطاعات الوليدة التي يدور حولها حديث كثير، باعتبار الإمكانيات الكبيرة التي يزخر بها السودان، حيث تشير الدراسات والأبحاث الأولية التي أجريت في هذا المجال إلى وجود أنواع عديدة من المعادن في باطن الأراضي السودانية أبرزها الذهب واليورانيوم. بالنسبة للذهب على وجه الخصوص بدأ النشاط التعديني الخاص به بصورة جادة وواسعة منذ تسعينيات القرن الماضي في شرق السودان بواسطة شركة أرياب الفرنسية، ثم تبع ذلك خلال السنوات الأخيرة الماضية، انتشر نشاط التعدين الأهلي في مناطق مختلفة من السودان شملت ولايات نهر النيل والشمالية وكردفان وبعض ولايات دارفور. وتشير بعض التقارير الرسمية إلى أن صادرات السودان من الذهب آخذة في التصاعد بشكل ملموس، ويتوقع أن تساهم عائداته من العملة الصعبة في بناء احتياطي من النقد الأجنبي في المرحلة المقبلة(العرض الاقتصادي،2020:ص 88). أما إليورانيوم فإن أحاديث كثيرة تدور حول توفره بكميات إقتصادية في أراضي دارفور

الواسعة. وتزعم بعض الأوساط التي تناولت أزمة دارفور الأخيرة أن الاهتمام الدولي بتلك الأزمة، وما شهدته من تدخلات بعض الدول الكبرى فيها، ما كانت إلا بسبب الاعتقاد السائد لدي الكثيرين حول كميات إليورانيوم وبعض المعادن الأخرى التي يزخر بها إقليم دارفور).

- **قطاع الخدمات الإقتصادية:**

القطاع الثالث المشكل لتركيبة الناتج المحلي الاجمالي هو قطاع الخدمات الإقتصادية كالنقل والإتصالات والمصارف. وهو القطاع الوحيد من بين قطاعات الإقتصاد السوداني الذي حدثت فيه تطورات نوعية خلال العقدين الماضيين مقارنة بما حدث في القطاعات الأخرى. ففي قطاع النقل مثلاً يلاحظ أنه على الرغم من التردي الواضح في مجالات السكك الحديدية والبحرية إلى حد ما إلا أن تحسناً واضحا حدث في مجال النقل البري حيث تم إنشاء بعض الطرق القومية واستقطاب مواعين حديثة لنقل الركاب والبضائع (بصات وشاحنات)، كما حدث تحسن محدود في مجال النقل الجوي من خلال تحديث بعض المطارات الولائية (دنقلا، الفاشر، نيالا، بورتسودان)، ومن خلال السماح لبعض الشركات الخاصة بالعمل في مجال النقل الجوي الداخلي، فضلاً عن عودة شركات الطيران الأجنبية للعمل في السودان في مجال النقل الجوي الخارجي(شرف الدين،2013:ص 3).

- **قطاع الإتصالات:**

أما قطاع الإتصالات فهو الاستثناء الأكثر وضوحا من حيث التطور الذي حدث فيه، وذلك بفضل الاستثمارات الكبيرة التي قام بها القطاع الخاص الأجنبي والمحلي منذ منتصف التسعينيات. حيث أصبحت خدمات الإتصالات تغطي أجزاء واسعة من مناطق السودان المختلفة. وتعد الخدمات التي تقدمها الشركات العاملة في هذا المجال هي الأفضل والأكثر تطوار مقارنة بعدد من الدول العربية والافريقية.

- **قطاع الخدمات المالية:**

أما بالنسبة لقطاع الخدمات المالية فإن تطورا ملحوظاً حدث فيه منذ أن عرف السودان النشاط المصرفي فقد إزداد عدد المصارف العاملة في السودان خلال العقود الثلاثة الماضية، كما اتسع نطاق الانتشار المصرفي عبر الفروع الكثيرة التي أنشأتها تلك المصارف، لتغطي بخدماتها المصرفية مدن وأقاليم السودان المختلفة(شرف الدين،2013:ص 3).

**3. معوقات التنمية الإقتصادية في السودان**

علي الرغم من أن هنالك الكثير من معوقات التنمية الإقتصادية لكن سوف يتم التركيز علي المعوقات ذات الأثر المباشر علي مكونات الدخل القومي ودخل الفرد مثل المعوقات علي القطاع الزارعي والقطاع الصناعي والقطاع الخدمي(نور،2005:ص 111).

**3.2 معوقات القطاع الزراعى**

1. **سوء ادارة القطاع الزراعى:** يعتبر التخلف في نوعية إدارة القطاع الزارعي عائقاً أساسياً يحد من الكفاءة الإقتصادية لهذا القطاع وحائلاً دون الاستفادة من المزايا التكنولوجية الزارعية المستوردة. فبدون وجود أساس تنظيم سليم يحكم مشروعات التنمية الزارعية من كل نواحيها وبصفة خاصة أساليب إدارتها ومستوى كفاءتها الإدارية تصبح المشروعات عاجزة عن استيعاب أهداف كل السياسات الزارعية سواء كانت هذه السياسات متعلقة بالبحث والارشاد الزارعي أو

جوانب أخرى من جوانب السياسات الزارعية ولهذا فإن الكفاءة الإقتصادية للمشاريع الزارعية تتوقف على إدارتها وحسن الأداء الإداري يتوقف على أهلية الإنسان فيما يتعلق بمعرفة العمل وبقدرته على القيام به ورغبته في اتمامه وانجازه.

2. **معوقات طبيعية:** هذا النوع من المعوقات يتعلق منها بمعدلات هطول الأمطار خاصة فى المناطق التى تمارس الزارعة المطرية فى السنوات الأخيرة. هنالك انخفاض فى معدلات هطول الأمطار ويرجع ذلك إلى أسباب كثيرة منها الزحف الصحراوي بسبب قطع الأشجار وضعف ثقافة المزارع نفسه حيث أن غالبية الإنتاج تكون موجة للاكتفاء الذاتي إضافة إلى انتشار الأمراض.
3. **معوقات الرى:** فى القطاع الزراعي المروي تعاني أغلب المشاريع من مشاكل الري وعدم وجود المياه بالقدر الكافي وذلك بسبب مشاكل الطلمبات والحشائش وعدم تطهير الترع مما يؤدي إلى فشل الموسم الزراعي وانخفاض معدلات الإنتاج والإنتاجية ويؤدي ذلك إلى إعسار الكثير من المزارعين خاصة فى المشاريع التى تخضع لإدارة الحكومة وهذه المشكلة تعتبر واحده من أكبر مشاكل مشروع الجزيرة والمشاريع الأخرى.
4. **ضعف الاستثمار فى القطاع الزارعي:** إن القطاع الزارعي فى السودان يحظى بالقليل من فرص التمويل أي أن المبالغ المخصصه للقطاع الزارعي تعتبر ضئيلة جداً فى مقابل ما يحتاجه القطاع الزارعي للنهوض، حيث أن الزارعة الحديثة تحتاج إلى أرس مال كبير جداً لاستيراد المعدات الزارعية والتقاوي والمبيدات وهو أمر مكلف ويحتاج إلى استثمارات ضخمة جداً حتى يحقق القطاع الزارعي الأهداف المخططه له، ولكن التمويل الزارعي فى السودان يعتبر ضعيف جداً ولم تجد الزارعة الاهتمام الكافي من قبل الدولة ومن مؤسسات التمويل الخاصة والعامة، وأن أغلب هذه المؤسسات توجه الأموال إلى الأنشطة الإقتصادية الأخرى ذات العائد السريع نسبة إلى إرتفاع مخاطر التمويل فى القطاع الزارعي، وعلى الرغم من أن الدولة فى السنوات الأخيرة بعد انفصال الجنوب وخروج أغلب عائدات النفط توجهت إلى القطاع الزارعي لزيادة الإنتاج خاصة محاصيل الصادر لتعويض فاقد الإيراد من خلال البرنامج الثلاثي والخماسي إلا أنها لم تستطع النهوض بالقطاع الزارعي الذى يعاني منذ سنوات عدة بسبب تلك المعوقات.
5. **معوقات أخرى:** هي عدم الاهتمام بنوعية البذور المحسنة حيث أصبحت مشكلة التقاوي الفاسدة فى السودان مسار جدل فى كل موسم زارعي. وضعف السياسات الزارعية التى تقوم الدولة بوضعها تعاني من عدم التنفيذ السليم، على الرغم من وجود بعض المبادرات قى القطاع الزارعي من جانب القطاع الخاص إلا أن القطاع الزارعي فى السودان يعاني منذ سنوات من كمية من المعوقات التى تعتبر عقبة حقيقة فى سبيل النهوض بهذا القطاع(خليفة،2013:ص 26).

### 3.3 معوقات القطاع الصناعي في السودان

إن أغلب الدولة التى تقدمه فى مجال الاقتصاد وحققت رفاهية شعوبها كان من خلال الصناعة وتطور القطاع الصناعي فيها والسودان من أحد دول العالم الثالث التى طرقت المجال الصناعي من سبعينيات القرن الماضي بدأت بخطى ثابتة وصلت لمرحلة متقدمة جداً وكانت سوف تكون فى مصاف الدول المتقدمة وتحدث نهضة اقتصادية كبرى لترفد الاقتصاد السوداني بالعملات الصعبة من خلال الصادرات رغم امتلاك السودان للعديد من الموارد والكفاءة والخبرات إلا أن هنالك الكثير من العقبات والمشكلات التى أقعدت القطاع الصناعي وأدت إلى تدهوره بشكل كبير جداً، إن من أبرز مشكلات الصناعة فى السودان هي قوانين الاستثمار والسياسات الخاطئة وخروج الدولة عن القطاع وأيلولتة إلى القطاع الخاص وتضارب الاختصاصات بين المركز والولايات بجانب الرسوم الجمركية والضرائب والتمويل وسوء الإدارة. كشفت بعض التقاير أن نسبة المصانع التى توقفت فى السودان عن العمل تقدر بـ(40%) من جملة المصانع العاملة فى البلاد

وأن ولاية الخرطوم التى تمثل الثقل الصناعي فى السودان بها (36%) من جملة المصانع المتعطلة عن العمل. وتتمثل معوقات القطاع الصناعي فى الآتي(المهل،2007:ص 223):

1. **قوانين الاستثمار فى السودان:** إن الاستثمار فى السودان يعاني من تداخل القوانين بين المركز والولايات لعدم وضوح الخارطة الاستثمارية فى السودان سواء كان ذلك بالنسبة للمستثمر المحلي أو الأجنبي الشئ الذي أدى إلى إحجام المستثمرين عن الدخول فى القطاع الصناعي باستثمارات كبيرة كل ذلك عدم ملائمة القوانين الموجودة للاستثمار الأجنبي والمحلي على الرغم من محاولة الدولة مرارا وضع قوانين للاستثمار ونشأة بعض المفوضيات الخاصة بذلك. على الرغم أن هنالك بعض المشروعات الصناعية التى قامت فى مجال صناعة الحديد وبعض الصناعات التحويلية لكنها تعتبر قليلة جداً فى المجال الصناعي.
2. **السياسات الإقتصادية العامة:** مثل سياسة الدولة في السلع المحتكرة لها مثل السكر والذى يفرض عليه رسوم ضاعفت سعره مقارنة بالسعر العالمي فضلاً عن المطالبة بدفع القيمة نقداً وكذالك عدم وفائه باحتياجات المصانع حيث تتوقف عن الإنتاج بسبب انقطاع الامداد. بعض المواد الخام الأولية يفرض على الصناعيين شراؤها بسعر الصادر الأمر الذى يفقدها ميزة أنها إنتاج محلي (مثل القطن) وفي ذات الوقت يحظر على الصناعة استيراد احتياجاتهم من المواد من السوق الخارجية. كذلك تباع بعض مدخلات الإنتاج المحلية من مخلفات المحالج مثل بذرة القطن والزغب فيم ازدات تؤدي إلى مضاربات ترفع من أسعارها بسبب قلة المعروض مع إرتفاع الطلب والاحتكار وحظر استيارد الحبوب الزيتية.
3. **السياسات المصرفية والتمويل:** الصناعة تحتاج إلى تمويل كبير جداً والقطاع المصرفي ضعيف وغير قادر على تلبية كل الاحتياجات الصناعة إلا ان السياسات المصرفية لبنك السودان ووازرة المالية تجنب نسبة كبيرة للاستثمار في شهادة شهامة وشمم بالإضافة إلى فرض جزء من المال المتاح لصناديق خاصة لبعض المناشط وهذا قد يستقطب نصف المال المتاح في قطاع المصرفي هذا يعنى أن ما يتوفر لتمويل الصناعة يعتبر قليل جداً وبالتالي يصبح القطاع الصناعي غير قادر على النهوض لنسبة لعجز التمويل وضعفه.
4. **مصادر الطاقة:** ضعف مصادر الطاقة في السودان وإرتفاع تكلفتها العالية جداً مقارنة بالدول الأخرى وعدم استقرار التيار الكهربائي بالإضافة إلى مصادر الطاقة الأخرى الجازلين والبنزين والفيرنس وغيرها يشكل عقبة كبيرة في سبيل تحقيق التنمية الصناعية. تسهم الصناعة في توفير فرص العمل وبذلك تقل البطالة مما يؤدي إلى تقليل حدة الفقر وتحقيق أهداف الألفية، وبالرغم من موارد السودان الطبيعية وبنيتها لصناعية التي تأسست بعد الاستقلال، فقد تدهورت الصناعات الرئيسية مثل قطاع النسيج والزيوت، حيث أن حرمان السودان من التقانة المتطورة وقطع الغيار مقروناً مع التكلفة العالية للتمويل أو عدم توفره في بعض الأحيان بسبب العقوبات مع نقص العمالة الماهرة بسبب نقص المهارات المناسبة للتقانة الحديثة، في ظل المنافسة العالمية أدى إلى توقف معظم هذه الصناعات مما نجم عنه تشريد الآلاف من العاملين. هناك كثير من الصناعات السودانية في مجالات الأسمدة والبتروكيماويات والزيوت النباتية والمنتجات الجلدية والمعدات الهندسية والدواء تأثرت بالعقوبات نتيجة لتخوف الدول من العقوبات الأمريكية عليها.
5. **الخدمات:** افتقار المناطق الصناعية إلى الكثير من الخدمات كالطرق والإنارة والمياه والنظافة وصحة البيئةوغيرها من الخدمات، في المقابل تطالب المحليات المصانع بمبالغ مالية كبيرة مما يشكل عائقاً في التهوض بالقطاع الصناعي.

### 3.4 معوقات الصادارت غير البترولية في السودان:

واجه السودان وما زال يواجة عدداً كبيرا من المشاكل والمعوقات التى حالت دون الاستفادة من الموارد الطبيعية والمتوفرة في تحقيق الاكتفاء الذاتي ودعم حصيلة الموارد الأجنبية للاقتصاد الوطني، ويمكن حصر المشاكل والمعوقات التي تواجه الصادرات السودانية عامة في الآتي (محمد،2012:ص23):

1. **مشاكل الإنتاج والإنتاجية:** الإنتاج الزارعي في السودان يعتمد على الانتشار الأفقي والتوسع في المساحات دون الاهتمام بالإنتاجية مما أدى إلى بعثرة الجهود وعدم الاستفادة من الإمكانيات المتاحة وأصبح الصادر يعتمد على فوائض الإنتاج وأصبحت السمة الواضحة للإنتاج السوداني في معظم قطاعاته هو الإنتاج من أجل الاستهلاك المحلي وتصدير ما تبقى، ولهذا ظلت سلع الصادر وخاصة الزارعية منها تقليدية لم تتطور مع الزمن ومتطلبات الأسواق العالمية المتطورة بل العكس من ذلك فنجد أن بعض سلع الصادر قد تدهورت خصائصها الأساسية وفقدت الصفات التى كانت تتمتع بها الأسواق العالمية مثال ذلك السمسم الأبيض الناصع والفول السوداني وتدهورت الإنتاجية بصورة كبيرة مما أدى إلى إرتفاع التكلفة وبالتالي صعوبة المنافسة وانخفاض العائد على المنتج(الغرفة التجارية،2010:ص 17).
2. **مشاكل السياسات والتنظيم:**
   - ضعف المعلومات.
   - غياب التنظيم للأسواق الداخلية.
3. **التمويل:**
   - تكلفة التمويل العالية التى تفرضها البنوك.
   - عدم وجود ضمانات مالية للمصدرين أدى إلى تعرض الكثير منهم لمشاكل مالية.
   - اشتراط التمويل قصير الأجل على عمليات الصادر وامتناع البنوك التجارية عن التمويل لمرحلة ما بعد الشحن.
   - ضعف حجم الموارد المخصصة لتمويل الصادر بالبنوك التجارية.
   - ضعف الضمانات لدى معظم المصدرين .
4. **السياسات السعرية والمالية:**
   - **سعر الصرف:** من الناحية النظرية يجب أن يؤدي إلى ارتفاع سعر صرف العملة الوطنية مقابل العملات الأجنبية الأخرى إلى انخفاض الصادرات نظرا لانخفاض الطلب الخارجي على الصادرات لقيام الدولة برفع قيمة عملاتها وبالتالي ارتفاع أسعار السلع الواردة منها، ومن ناحية أخرى انخفاض قيمة حصيلة الصادر بالنسبة للمصدر حيث يؤدي ذلك إلى انخفاض إنتاج السلع الموجهة للصادر والحافز للتصدير.
   - **الضرائب والرسوم:** تعدد الضارئب والرسوم وإزدواجيتها ظلا يشكلان عبئاً على قطاع الصادرات غير البترولية وهذا العبء ظل يجعل منتجاته غير قادرة على المنافسة وانعكس ذلك حتى على الأسعار للمستهلك في الداخل وهذا يؤدي إلى عزوف المصدرين عن عملية التصدير حيث يرون أن من الأفضل لهم تسويق سلعهم محلياً.
   - **التسويق الخارجي:** الصادرات السودانية لديها أسواق محدودة ومن الصعب في بعض الأحيان أن تتعامل مع بعض الأسواق وذلك لإرتفاع التكلفة التي تؤدي إلى إرتفاع الأسعار في السوق العالمي، وهذا لا يمكن المصدر السوداني من المنافسة في الأسواق لا الدخول إليها يحتاج إلى تنازلات. وفي السودان يجد المصدر نفسه وحيدًا

في حين تطالبه الدولة أن يكون في نفس الوقت مصدرا للعملات الأجنبية في ظل منافسة شرسة. لا توجد خطة قنوات للترويج للصادر السوداني وذلك لعدم وجود دور فعال للملحقات التجارية مما يؤدي إلى ضعف المشاركة في المعارض وذلك المعارضوذلك بالإنتاج السوداني.

5. **عدم وجود تنسيق بين الوازرات والجهات المرتبطة بعمليات الصادر:** الأمر الذى يربك المصدر مع من يتعامل هل وازرة التجارة أم الجمارك أم وازرة المالية فكل جهة تفرض سياسة متعارضة مع سياسة الجهة الأخرى ولكي يمارس المصدر عملية تصدير واحدة يكلفة ذلك الكثير من الزمن نتيجة للاتصالات مع جهات مختلفة مثل: البنوك، الجمارك المالية، الضرائب. بالإضافة إلى تداخل السلطات بين الأجهزة الحكومية خاصةً الولائية والمحلية مما يربك عمل الصادر.

6. **غياب دور البحوث:** ضعف وانعدام البحوث لكافة الأنشطة من مرحلة الإنتاج إلى التسويق الداخلي والتصنيع مما انعكس سلباً على قطاع الصادر السوداني، فمجال البحوث مهم للتعرف على المشاكل وإيجاد الحلول لها مهم للتخطيط وللانتاج.

7. **ضعف البنيات الأساسية:**

- عدم توفر مواعين التخزين المطلوبة وبالمواصفات العملية لكل سلعة لمنع التلف مثل الخضر والفواكه من موقع الإنتاج إلى مراكز الفرز والتعبئة وحتى الشحن.
- عدم توفر مواد التغليف بالكميات المطلوبة لتعبئة المنتجات للمساعدة في تسريع عملية النقل.
- عدم توفر نظم فرز وتدرج وتعبئة للمنتجات وعدم توافر مواد التعبئة والحزم والتجهيز.
- ارتفاع تكلفة النقل الجوي وعدم انتظام الرحلات الجوية ونقل البضائع عبر طائرات الركاب
- عدم كفاية الطرق التى تربط مناطق البلاد المختلفة والطرق الفرعية بمناطق الإنتاج.
- عدم كفاية الطاقة الكهربائية وارتفاع تكلفة المحروقات.
- عدم توفر مدخلات الإنتاج وتكلفتها العالية التى تؤثر سلباً على الإنتاجية وأسعار المنتجات.
- ضعف الأداء لمكافحة الآفات والوبائيات للنبات والحيوان.
- عدم وجود الكوادر الفنية والعمالة المدربة لتجهيز الصادر غير البترولي بكل أنواعه.

## 4. عدم الاستقرار السياسي فى السودان وأثره على التنمية الإقتصادية:

تعود بداية الحرب الأهلية في السودان إلى ما قبل الاستقلال حين طالب أبناء الإقليم الجنوبي بالحكم الذاتي في إطار دولة فيدارلية، وهو ما رفضته الحكومة المركزية في الشمال بحجة أن ذلك سيؤدي إلى الانفصال النهائي للإقليم، وهو ما حدث لاحقاً. وينسب المؤرخون أسباب هذه الحرب للسياسات الاستعمارية البريطانية أو ما يعرف بقانون المناطق المقفولة. حسب هذا القانون منع البريطانيون أي شكل من أشكال التواصل بين شمال السودان وجنوبه، وهو ما أدى إلى اتساع الفجوة بين أبناء الوطن الواحد.

حاول الفرقاء السودانيون في أكثر من مرة التوصل إلى اتفاق ينهي الحرب، حيث كان مؤتمر المائدة المستديرة 1965م أول محاولة جادة لحل الأزمة، ولكن لم يثمر هذا المؤتمر في التوصل إلى اتفاق حتى جاءت حكومة النميري 1969م

ووقعت مع المتمردين الجنوبيين اتفاق سلام برعاية أثيوبية 1973م صمدت هذه الاتفاقية حتى العام 1983م عندما قام النميري نفسه بنقضها وإعلان قوانين الشريعة الإسلامية أو ما يعرف بقوانين سبتمبر، لتشتعل الحرب مرة أخرى حتى العام 2005م عندما وقع الطرفان الحكومة السودانية والحركة الشعبية للتحرير السودان اتفاقية السلام في نيفاشا الكينية، برعاية الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي، لتنهي بذلك أطول حرب أهلية في أفريقيا، وتضمن الاتفاق حق تقرير المصير للإقليم الجنوبي عقب فترة انتقالية لمدة ست سنوات، وهو ما أدى إلى انفصال الجنوب في التاسع من يوليو 2011م بعد تصويت الجنوبيين لخيار الانفصال(المهل،2007:ص17).

أما في غرب السودان، فقد انطلقت شرارة الحرب بالهجوم على مطار الفاشر 2003م بعدها تفرقت الهجمات على مناطق مختلفة في دارفور. تصف الحكومة السودانية هذه الأعمال بالمشاكل القبلية، فيما تقول الحركات المسلحة أنها تقاتل من أجل رفع الظلم والتهميش عن منطقة دارفور. حاول الاتحاد الأفريقي لعب دور الوسيط بين الطرفين، تم توقيع أول الاتفاقات في العاصمة النيجيرية أبوجا 2004م بين الحكومة السودانية وحركة تحرير السودان جناح مني أركو مناوي الذي انشق لاحقًا، ورفضت حركة العدل والمساواة بقيادة خليل إبراهيم التوقيع. بلغت الحرب الأهلية في العام 2008م عندما دخلت قوات حركة العدل والمساواة العاصمة الخرطوم قبل أن تتمكن قوات الحكومة من صدها. وتعتبر هذه المحاولة علامة فارقة في تاريخ الصراع بين الجانبين. دعت الحكومة القطرية الجانبين إلى مفاضاوت في العاصمة القطرية الدوحة، وافقت عليها حركة التحرير والعدالة فيما لا تزال حركة العدل والمساواة وحركة تحرير السودان ترفضان التوقيع على وثيقة الدوحة. أما في منطقة جبال النوبة، فما زالت الحركة الشعبية قطاع الشمال تقاتل الحكومة ولم يتم توقيع اتفاق لإنهائها. بالتأكيد كانت آثار الحرب مدمرة على السودان؛ فقد حصدت حرب الجنوب وحدها حوالي مليونين من أرواح السودانيين، أما دارفور فحسب إحصائيات الأمم المتحدة حوالي مائتي ألف. تجسد الحرب الأهلية التى بدأت منذ الاستقلال وتجددت فى عام 1983م وما صاحبها من عدم الاستقرار السياسي جوهر المشكلة السودانية، فهى ظاهرة لازمت نظم الحكم المدنية والعسكرية، وأدت إلى عدم استق ارر الحكومات ومنعت تحقيق التنمية المتوازنة على مستوى الأقاليم السودانية وأدت الحرب الأخيرة إلى توقيع اتفاقية السلام الشامل والتى أدت إلى انفصال الشمال عن الجنوب ومن ثم كان الصراع فى دارفور والنيل الأزرق وجنوب كردفان ومشكلة السودان أن كل الصراعات تدور فى أكثر مناطق السودان التى تتمتع بالثروات مما يعني حرمان الدولة من الاستفادة من تلك الثروات فى تحقيق التنمية الإقتصادية(الخليل،2012:ص30).

### 4.1 الآثار الإقتصادية لعدم الاستقرار السياسي في السودان

1. **التخريب والتدمير للقرى والمنشأت:** أدت الحرب فى السودان الى تدمير الكثير من القرى والمنشأت فى مناطق الصراع بالإضافة الى مشروعات البنية التحتيه من طرق ومصانع ومستشفيات ومدارس طوال سنوات الحرب والى الآن لاتزال الحرب مستمرة والتدمير مستمر الشى الذي أعاق مشروعات التنمية فى تلك المناطق وساهم فى النزوح الألف من المواطنين من مناطقهم إلى المناطق الآمنه الشئ الذي أدى إلى تدنى الخدمات فى تلك المناطق وضعفها(المهل،2007:ص20).
2. **الأثر على الاستثمار:** يؤدي عدم الاستقرار السياسي اي عزوف المستثمر ينفى الدخول فى مجال الاستثمار خوفاً من الحروب وضياع أرس المال وبالتالي يتعبر الاستقرار السياسي عامل ومحدد اساس للاستثمار الشئ الذى جعل أغلب الاستثمارات فى السودان تتركز فى وسط وشمال السودان نسبة إلى وجود استقرار نسبي مما يجعل التنمية فى السودان غير متوازنة وأغلب الاستثمار يتم فى مشروعات خدمية والسبب أن الاستثمارات الأجنبية الكبيرة تحتاج الى إستقرار

أمني وتشريعي وهو غير متوفر فى السودان بسب الحرب والصراعات مما يشكل عقبة كبيرة في سبيل تحقيق التنمية فى السودان.

3. **الأثر على الموارد المالية للدولة:** أثرت الحرب فى السودان سلباً على الموارد للمالية للدولة من خلال الانفاق العسكري الذى يتم على حساب المشروعات التنموية وتحول جزء كبير من ميازنية الدولة إلى الانفاق الأمني الذى يحظى باستمرار بنصيب الأسد كل ذلك بسبب الحرب وعدم الاستقرار السياسي مما جعل الدولة تهتم أو تقدم الجانب الأمني على التنمية الإقتصادية السبب الذى أدى إلى انتشار الفقر فى كافة أقاليم السودان وانتشار الأم ارض والجهل والتخلف فى السنوات الماضية، أيضاً تسبب وجود الحرب فى السودان إلى حرمان السودان من المنح والمبادرات المالية من قبل المؤسسات المالية الكبرى والدول الغربية(الخليل،2012:ص12).

كذلك مثلت الديون الخارجية للسودان والتى شكلت عبئاً كبيرا على السودان وعقبة فى طريق حصول الدولة على قروض ومنح جديدة على الرغم من أن السودان وحسب تصريحات المسئولين قد استوفى شروط الإعفاء الكامل لتلك الديون، وحسب وعود المجتمع الدولي عند توقيع اتفاقية السلام الشامل ولكن إلى الآن لم يوفي المجتمع الدولي بوعده وربط ذلك بشروط أخرى ارتبطت بالحرب فى دارفور والنيل الأزرق وجنوب كردفان وحصول تقدم فى ملفات أخرى مثل الحريات وغيرها، بالإضافة إلى الديون الخارجية هنالك الحصار الاقتصادي المفروض على السودان ووجود السودان على القائمة السوداء كل ذلك بسبب عدم الاستقرار السياسي. أيضاً مثلت الحرب فى دارفور دوارً كبيرا فى حرمان الدولة من الموارد البترولية المتوقعة حيث كانت الاستكشافات البترولية فى السودان محدودة إلى حد كبير فى منطقة وسط البلاد والوسط الجنوبي وكانت تمثل حوالي 15% من الاحتياطي القومي للبترول.

يبلغ إجمالي الاحتياطي 300 بليون برميل، ونتيجة للاستكشافات البترولية فى إقيلم دارفور أعلن السودان رسمياً فى يونيو 2002م أن مشروع الاستكشاف البترولي الجديد سوف يبدأفى شمال غرب السودان ولكن معاناة هذا الإقليم من الصراعات والإضطرابات وعدم الاستقرار السياسي والذى أدى إلى عزل إقليم دارفور ووجود مشكلات بالبنية التحتية وكذلك البنية الغير الملائمة أثر على عمليات الاستكشافات والتنقب ما يعني خسارة الدولة للعوائد البترولية المتوقعة والتى كانت ستوجه لتنمية وتحسين الأوضاع فى دارفور والسودان كله. بالإضافة إلى ذلك هنالك الكثير من الآثار للحرب فى السودان سواء كان ذلك على مشروعات البنية التحتية التى تمثل العمود الفقري لا مشروع تنموي أو على قطاع الخدمات الذى تأثر هو الآخر بتلك الحرب وأيضاً الآثار الاجتماعية الأخرى(المهل،2007:ص22).

## 5. إجراءات الدراسة الميدانية

### 5.1 مجتمع الدراسة وعينته

يقصد بمجتمع الدراسة المجموعة الكلية من العناصر التي يسعى الباحث أن يعمم عليها النتائج ذات العلاقة بموضوع الدراسة، واستخدمت الباحث الاستبانة لمجتمع الدراسة ومن خلالها تمَّ اختيار مفردات عينة البحث بطريقة العينة (العشوائية) وهى إحدى العينات الاحتمالية التي يختارها الباحث للحصول على آراء أو معلومات محددة من أفرد مجتمع الدراسة، وتم توزيع عدد (40) استبانة لعينة الدراسة وهى تعتبر نسبة جيدة لتعميم نتائج الدراسة. تحقيقاً لهذا الهدف تم تصميم استمارة تهدف إلى معرفة رأى أفراد العينة حول موضوع البحث.

### 5.2 مقياس الدراسة:

تم قياس درجة الاستجابات المحتملة على الفقرات إلى تدرج خماسي حسب مقياس ليكرت الخماسى (Likart Scale)،

فى توزيع اوزان اجابات أفراد العينة والذى يتوزع من أعلى وزن له وقد اعطيت له (5) درجات ممثلة فى حقل الاجابة (أوافق بشدة) إلى أدنى وزن له والذى اعطى له (1) درجة واحدة وتمثل فى حقل الاجابة (لا أوافق بشدة) وبينهما ثلاثه اوزان، وقد كان الغرض من ذلك هو اتاحة المجال أمام أفراد العينة لاختيار الاجابه الدقيقة حسب تقدير أفراد العينة. كما هو موضح في جدول رقم (1).

**جدول رقم (1) مقياس درجة الاستجابة**

| درجة الموافقة | الوزن النسبي | النسبة المئوية | الدلالة الإحصائية |
|---|---|---|---|
| أوافق بشدة | 5 | اكبر من80% | موافقة عالية جداً |
| أوافق | 4 | 70-80% | درجة موافقة عالية |
| محايد | 3 | 50-69% | موافقة متوسطة |
| لا أوافق | 2 | 20-49% | موافقة منخفضة |
| لا أوافق بشدة | 1 | أقل من 20% | موافقة منخفضة جداً |

**المصدر: إعداد الباحث، 2025م**

وعليه فإن الوسط الفرضي للدراسة يصبح على النحو التالي: الدرجة الكلية للمقياس هي مجموع درجات المفردة على العبارات (5+4+3+2+1)/ 5.=(5/15) =3) وهو يمثل الوسط الفرضي للدراسة وعليه إذا زاد متوسط العبارة عن الوسط الفرضي (3) دلّ ذلك على موافقة أفراد العينة على العبارة.

**5.3 معدل الاستجابة:**

الجدول رقم(2) يوضح معدل الاستجابة للمبحوثين، كما تم توزيع عدد (40) استبانة عن طريق العينة القصدية للعاملين بجامعة كرري، بعد تعبئتها مباشرة، أي بنسبة(100%) وهي نسبة جيدة في البحوث الوصفية التي تعتمد علي قوائم الأسئلة أو الاستبيانات التي تعكس مدى استجابة المبحوثين ومدى وضوح عبارات الاستبيان المستخدم في جميع بيانات الدراسة الميدانية.

**جدول رقم (2): معدل استجابة المبحوثين(حجم العينة =40)**

| البيان | العدد | النسبة% |
|---|---|---|
| الاستبانة الموزعة | 40 | %100 |
| الاستبانات المستردة | 40 | %100 |
| الاستبانات الصالحة للتحليل | 40 | %100 |

**المصدر: إعداد الباحث من بيانات الدراسة الميدانية 2025م**

### 5.4 التحليل الوصفي لمتغيرات الدراسة:

**جدول رقم(3): التحليل الوصفي لمتغيرات الدراسة**

| النوع | البيان | العدد | النسبة |
|---|---|---|---|
| الفئة العمرية | 25 وأقل من 35 سنة | 22 | %55 |
| | 35 وأقل من 45 | 8 | %20 |
| | 45 وأقل من 55 | 7 | %17 |
| | 55 فأكثر | 3 | %7 |
| | **المجموع** | **40** | **%100** |
| الدرجة العلمية | دبلوم وسيط | 2 | %5 |
| | بكارليوس | 10 | %25 |
| | دبلوم فوق جامعي | 3 | %8 |
| | دراسات عليا | 25 | %62 |
| | **المجموع** | **40** | **%100** |
| الدرجة الوظيفية | إداري | 10 | %25 |
| | محاسب | 8 | %20 |
| | موظف | 5 | %12 |
| | أخرى | 17 | %43 |
| | **المجموع** | **40** | **%100** |

**المصدر: إعداد الباحث من بيانات الدراسة الميدانية 2025م**

يتضح من الجدول رقم(3) يوضوح توزيع مفردات العينة حسب الخصائص الديمغرافية حيث بلغت مفردات العينة حسب الفئة العمرية 25 وأقل من 35 حوالي (55%) وهي تمثل أعلى فئة بين الفئات المبحوثة للعمر. بينما بلغت الفئة العمرية 35 وأقل من 45 حوالي (20%)، بينما شكلت الفئة العمرية 45 وأقل من 55سنة حوالي (17%). وشكلت الفئة 55 فأكثر (7%) وهي تمثل أقل فئة بين الفئات المبحوثة. كما تشير نتائج التحليل أن الدرجة العلمية التى تشمل درجة الدبلوم الوسيط بلغت (5%) وهى أقل نسبة بين المبحوثين، بينما بلغت درجة البكارليوس (25%) من المبحوثين، ودرجة الدبلوم فوق الجامعي (8%)، ونسبة الدراسات العليا (62%) من المبحوثين وهي أكبر نسبة مما يعكس أهمية موضوع الدراسة،. وتشير نتائج التحليل للمسمى الوظيفي أن تكرار مسمى إداري بلغت (25%) من المبحوثين، وتكرار محاسب بلغت (20%)، بينما درجة تكرار الموظف بلغت (12%) وهي أقل نسبة بين المبحوثين، وتكرار أخرى (43%) وهي أعلى نسبة بين المبحوثين.

### 5.5 مناقشة فرضية الدراسة الأساسية وتشخيصها عن طريق المتوسطات

سيتم فيما يلي تناول فرضية الدراسة من وجهة نظر المبحوثين فيها، بمزيد من التفصيل للتعرف على ما ورد في الفقرات:

**جدول رقم (4): المتوسطات الحسابية والإنحرافات المعيارية**

| رقم الفقرة | ترتيب الفقرة تنازليا حسب المتوسطات | المتوسط الحسابي | الإنحراف المعياري | الترتيب | درجة التقدير |
|---|---|---|---|---|---|
| **1** | يساعد الاستقرار في توفير الاحتياجات الاساسية. | 4.09 | 0.95 | 3 | مرتفع |
| **2** | الاستقرار الاقتصادي يعمل على ثبات سعر الصرف مما يؤثر بصورة كبيرة في عملية التنمية الاقتصادية. | 4.04 | 0.89 | 4 | مرتفع |
| **3** | عند وجود استقرار اقتصادي تسعى البنوك الى عمل مشاريع تساعد في التنمية الاقتصادية. | 4.21 | 1.02 | 1 | مرتفع |
| **4** | يؤثر عدم الاستقرار الاقتصادي في اقتصاد الدولة. | 4.18 | 1.09 | 2 | مرتفع |
| **5** | تسعى المؤسسات المالية في الدولة الى تحقيق الاستقرار الاقتصادي لتحقيق التنمية الاقتصادية. | 4.01 | 1.15 | 5 | مرتفع |

**المصدر: إعداد الباحث من بيانات الدراسة الميدانية 2025م**

يتضح من الجدول رقم (4) أن متوسطات عبارات بُعد الإستقرار السياسي في تحقيق التنمية الاقتصادية تراوحت بين (4.21) الى (4.01) وفق مقياس التدرج الخماسي. وعند بُعد قياس الإستقرار السياسي و اثره على تحقيق التنمية الاقتصادية، عند النظر في الفقرات نجد أن أكثر فقرة يطبق مضمونها حسب آراء أفراد عينة الدراسة كانت تلك المتعلقة بـ" عند وجود استقرار اقتصادي تسعى البنوك الى عمل مشاريع تساعد في التنمية الاقتصادية"، حيث بلغ المتوسط الحسابي لها (4.21) أي بدرجة مرتفعة، بإنحراف معياري(1.02). في المقابل كانت أقل فقرة مطبقة للمضمون تلك المتعلقة بـ " تسعى المؤسسات المالية في الدولة الى تحقيق الاستقرار الاقتصادي لتحقيق التنمية الاقتصادية "، حيث بلغ المتوسط الحسابي لها (4.01) بانحراف معياري (1.15). ظهر من النتائج أن متوسطات عبارات بُعد الإستقرار السياسي في تحقيق التنمية الاقتصادية كلها مرتفعة، ربما يعود السبب في ذلك إلى رغبة المبحوثين على المساعدة في تحقيق في النمية الاقتصادية.

### 5.6 اختبار فرضية الدراسة ومناقشتها

يتناول هذا الجزء إختبار الفرضية التي قامت عليها الدراسة، وذلك من أجل الوصول إلى نتائج وتوصيات تعكس أهمية هذه الدراسة.

**اختبار الفرضية الأولى: يوجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين الإستقرار السياسي وتحقيق التنمية الاقتصادية في السودان:**

من خلال تحليل الانحدار تم التواصل الى وجود علاقة إيجابية، حيث كانت قيمةF=48.034، (عند مستوى دلالة

معنوية 0.00)، لذلك فإننا نرفض فرض العدم ونقبل الفرض البديل التي تنص على وجود أثر ذو دلالة إحصائية بين الإستقرار السياسي وتحقيق التنمية الاقتصادية في السودان. أما القابلية التفسيرية للنموذج والمتمثلة في معامل التحديد $R^2$ بلغت (0.90) مما يشير الى أن 90% من التغيرات في المتغير التابع (تحقيق التنمية الاقتصادية في السودان) تفسرها المتغير المستقل (الإستقرار السياسي)، أي كلما زادت بُعد الإستقرار السياسي زادت درجة قياس مدى فاعلية تحقيق التنمية الاقتصادية في السودان. والباقي حوالي 10% تفسرها العوامل الأخرى خارج موضوع الدراسة، بالإضافة الى الاخطاء العشوائية الناجمة عن دقة اختيار العينة ودقة وحدات القياس وغيرها. ومن خلال تحليل الانحدار تم التواصل الى وجود علاقة إيجابية بين بُعد الإستقرار السياسي وتحقيق التنمية الاقتصادية في السودان فقد جاءت نتيجة التحليل لقيمة (T) موجبة (5.321) وهذه النتيجة تعكس أهمية درجة بُعد الإستقرار السياسي في السودان في خلق اتجاهات إيجابية لتحقيق التنمية الاقتصادية. أما على مستوى العلاقة التفصيلية بين بُعد الإستقرار السياسي في تحقيق التنمية الاقتصادية في السودان فقد اشارت نتائج الدراسة الى وجود علاقة ايجابية بين بُعد الإستقرار السياسي وتحقيق التنمية الاقتصادية في السودان حيث بلغت قيمة بيتا(Beta) للمتغير المستقل (0.485) وهي اكبر من مستوى الدلالة المعنوية مما يعني وجود أثر ذو دلالة احصائية بين بُعد الإستقرار السياسي وتحقيق التنمية الاقتصادية في السودان.

**جدول رقم (5): تحليل العلاقة بين بُعد الإستقرار السياسي وتحقيق التنمية الاقتصادية**

| المتغير المستقل | قيمة (الثابت) | قيمة ( Beta) | قيمة(T) | مستوى الدلالة |
|---|---|---|---|---|
| الإستقرار السياسي | 1.923 | 0.409 | 5.321 | 0.00 |
| قيمة $R^2$ | 0.90 | | | |
| قيمة F | 48.034 | | | |
| مستوى الدلالة | * 0.00 | | | |

* sig < 0.05

## 6. النتائج

1. أثبتت الدراسة وجود علاقة إيجابية ذات دلالة إحصائية بين الإستقرار السياسي وتحقيق التنمية الاقتصادية في السودان.

2. اثبتت الدراسة معنوية الدالة استناد الى ماتقدم من اختبارات وجودة توفيق النموذج حيث بلغ معامل التحديد 90% مما يشير الى ان النموذج ذات مقدرة تفسيرية عالية.

3. أظهرت نتائج الدراسة وجود ارتفاع في درجة المعنوية الإحصائية للنموذج باستخدام اختبار(F) فضلاً عن ارتفاع قوته التفسيرية.

## 7. التوصيات

1. ضرورة اعتماد استراتيجيات تنموية تسمح وتشجع على توظيف رؤوس الأموال المحلية بدلاً من تهجيرها إلى الخارج.

2. تعزيز الاستقرار الاقتصادي الكلي ودعم إجراءات الإصلاح الاقتصادي والهيكلي.

3. ضرورة وجود إدارة حكومية سليمة، بما في ذلك إدارة الأموال العامة، ووجود إدارة حكومية تتسم بالاحتراف والحيادية.

4. أن تتضمن الخطط التنموية، وبمختلف المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية إضافة لعناصرها، توجهاً قومياً يتمثل فى تخصيص نسبة معينة من تلك الخطط لمشروعات التنمية.

5. العمل على معالجة انتشار الفساد المالي والإداري في مؤسسات الدولة، وما له من انعكاسات خطيرة، خاصة في مجال ترقية الاستثمار.

6. العمل على معالجة اختلاف النظم السياسية، ومخاطر أوضاع عدم الاستقرار السياسي، وكذلك الميل لتغليب المصلحة الشخصية على المصلحة العامة.

## 7. المراجع


- احمد، محمد عثمان (2009)، اداء السياسة النقدية في الاقتصاد السوداني خلال الفترة 1990–2009 ، مجلة المصرفي ، العدد 27، الخرطوم.
- إسماعيل، محمد يحيى محمد(2012)، تقييم أهداف التنمية الاقتصادية في السودان، بحث لنيل درجة الماجستير في التنمية الاقتصادية، جامعة الزعيم الأزهري.
- بنك السودان المركزي، تقارير سنوية مختلفة لبنك السودان المركزي للفترة من 2000–2023م، الخرطوم.
- جمال الدين، العويسات (2000)، العلاقات الاقتصادية الدولية والتنمية، دار هوم للطباعة والنشر، الجزائر.
- الحسن، صابر محمد (2004)، تقييم محاولات إصلاح الجهاز المصرفي ودوره في تمويل التنمية، مجلة المصرفي، العدد (3) الخرطوم.
- حمد، عبد الله (2010)، متطلبات التنمية الاقتصادية، بحث لنيل درجة الماجستير في التنمية الاقتصادية، جامعة الزعيم الأزهري، السودان.
- خليفة، على محمد(2013)، أثر التضخم والسياسات الاقتصادية على الخصخصة والاستقرار الاقتصادي في السودان، رسالة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه في الاقتصاد، جامعة الزعيم الأزهري.
- الخليل، مصطفي بخيت إبراهيم(2012)، دور نظام التخطيط في التنمية الاقتصادية في السودان، بحث لنيل درجة الماجستير في التنمية الاقتصادية، جامعة الزعيم الأزهري.
- رشيد، فارس(2008)، أطروحة مقدمة إلى مجلس كلية الإدارة والاقتصاد، الأكاديمية العربية المفتوحة في الدنمارك كجزء من متطلبات الحصول على شهادة الدكتوراه في الاقتصاد، عمان.
- الريح، حيدر بابكر (2012)، الاقتصاد السوداني في ثمانية وخمسين عاماً، شركة مطابع السودان للعملة المحدودة، الخرطوم.
- شرف الدين إحسان (2013)، أثر انفصال الجنوب على الاقتصاد السوداني، ورقة عمل مقدمة تم مناقشتها بمركز السودان للبحوث والدراسات الإستراتيجية، الخرطوم.
- الطاهر، علاء فرج(2011)، التخطيط الاقتصادي، دار الراية للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الأردن– عمان.
- عبد الجليل، نهى حسن(2011)، تقويم سياسات الإصلاح الاقتصادي والتكيف الهيكلي في السودان، رسالة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه في الاقتصاد، جامعة امدرمان الإسلامية.
- غنيم، عثمان محمد(2009)، مقدمة في التخطيط التنموي، دار صفاء للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان.
- المهل، عبد العظيم سليمان(2004)، التنمية الاقتصادية، مطبعة جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، الخرطوم.
- نورين، مجدي الأمين (2010)، اثر إنتاج البترول علي النمو الاقتصادي في السودان، مجلة المصرفي ، العدد 56 ، الخرطوم.
- وزارة المالية والاقتصاد الوطني، تقرير أداء الاقتصاد السوداني خلال الفترة من 2000–2023م، الخرطوم.